

دور العامل الخارجي: دراسة في محددات ودوافع التغيير في مصر

أ.م.د. سداد مولود سبع*

المخلص

مع انطلاق ما سمي بـ "الربيع العربي" والتي نالت مصر حصيلة متميزة من هذا "الربيع" دفع العديد من الباحثين ودراسة طبيعة التغيير ومراحله والضغوط الداخلية والخارجية التي تعرضت لها القوى الفاعلة على الساحة السياسية في مصر، مع عدم أغفال السبب الحقيقي لهذا التغيير، والذي تشير بعض الدراسات إلى أنه كان بدفع خارجي مخطط الهدف منه إعادة هندسة منطقة الشرق الاوسط وفقاً للرؤية الأمريكية. ونظراً لطبيعة العلاقة المميزة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بمصر، كان من الضروري أن يكون الموقف الأمريكي حاضراً في التحولات التي شهدتها مصر منذ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ ، فضلاً عن الموقف الروسي. الى جانب مواقف القوى الاقليمية التي كانت لها دور مؤثراً ايضا في الساحة المصرية منهم من يريد الحفاظ على استقرار مصر، والآخر يسعى لنشر الفوضى في الساحة المصرية.

Abstract:

With the launch of the so-called "Arab Spring", which received a remarkable outcome of this "spring" prompted many to discuss and examine the nature of change and its stages and internal and external pressures on the political actors in Egypt, Which some studies indicate was an external payment scheme designed to re-engineer the Middle East according to the American vision. Given the nature of the special relationship between the United States and Egypt, it was essential that the US position be present in the transformations witnessed by Egypt since January 25, As well as the Russian position. As well as the positions of the regional powers, which had an influential role also in the Egyptian arena, including those who want to maintain the stability of Egypt, and the other seeks to spread chaos in the Egyptian arena.

المقدمة

تعد المصلحة الدافع الاساس في تدخل الدول خارجيا، وتفعيل علاقاتها مع دول الجوار الاقليمي او مع دول خارج الاقليم، فالدول تبني علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بناءً على مصالحها مع الدول الاخرى، وفي ضوء تلك العلاقة تتحدد الادوار في التدخل في شؤون بلد دون الاخر. ومن ثم يبدو لنا واضحا ان البحث في دور العامل الخارجي عاملا مهما من عوامل التغيير الذي جرى في مصر عبر ممارسة مختلف الدعم احيانا او الضغط احيانا اخر تجاه مصر متى ما اقتضت حاجة الفواعل الدوليين ومصالح الدول الاقليمية. بالمقابل تحاول مصر ان تتكيف احيانا مع ذلك الدور او الاستجابة حيناً او الرفض حيناً آخر اذا ما اقتضت الحاجة. ونتيجة لظروف التغيير والمراحل التي مرت به كانت شدة الرفض المصري لتدخل القوى الخارجية محسوبة وبدقة متناهية ومتباينة بالوقت نفسه، فهي تعلن العداء حول قطر وتركيا بسبب دعمهم لجماعة الاخوان المسلمين، وبالوقت ذاته تحاول الاستجابة - ولو شكليا- او الصمت إزاء تصريحات الولايات المتحدة الامريكية حول ملف حقوق الانسان في مصر بعد العام ٢٠١٣.

يأتي هذا التباين في الموقف الخارجي في ظل بيئة داخلية مرت بأزمات كبيرة كادت ان تؤدي الى فقدان السيطرة على الاوضاع الداخلية في مصر باكثر من مناسبة، وهذا ما سنحاول ايضاحه ضمن مبحث يتناول المراحل التي مر بها التغيير السياسي في مصر.

لذا فان البحث يحاول معالجة اشكالية محددات ودوافع التغيير في مصر، والمراحل التي مر به، والتحديات التي تواجه بسبب ضعف الاستقرار، لاسيما الامني وخشية امتداد تاثيره اقليميا لاسيما في حالة العنف المنتشرة في اكثر من بلد عربي، والتي اقتضت المصلحة تدخل بعض الدول في محاولة للحفاظ على مصالحها اولا، وايجاد حلفاء جدد في بلد بثقل واهمية مصر. لكن الاشكالية تكمن في ان العامل الخارجي له دوافعه من هذا التغيير، وهذا ما يؤثر ليس على مصر بل المنطقة العربية بصورة عامة. وانطلاقاً من هذه الاشكالية فإن البحث يفترض ان مرحلة التغيير مصر بحاجة الى دعم مادي وعسكري ولوجستي، وهذا يفوق امكانيات مصر. ومن ثم فان الدعم الخارجي يفضي احيانا لعامل ايجابي لمصر، وحيانا لعامل سلبي وذلك لان هذا رهنا بمصالح تلك الدول، ومن ثم فان الدور الخارجي يفضي لعلاقة طردية متى ما كانت منسجمة مع المصلحة العليا لمصر، وعكسية متى ما تعارضت مع المصالح العليا لمصر.

واستجابة لاشكالية البحث والفرضية فقد تم تقسيم البحث على مطلبين، الاول دوافع التغيير السياسي في مصر ومحدداته بمرحلتيه الانتقاليتين الاولى والثانية، والمطلب الثاني بحث في دور العامل الخارجي ودوافعه من خلال ثلاث نقاط، الاول بحث في إدراك أهمية العامل الخارجي، والثاني دور العامل الدولي، والثالث دور العامل الاقليمي.

المطلب الاول

محددات ودوافع التغيير السياسي في مصر

تعد مصر من البلدان العربية القلائل التي ارسيت مؤسسات راسخة في الدولة المصرية الحديثة، ومن ثم فإن التجربة المصرية ابان الحركات الاحتجاجية التي انطلقت عشية العام ٢٠١١ كانت مختلفة واكثر اتزاناً مقارنة بالتجارب العربية الاخرى، ولعل هذا ما اعطاها تميزاً وتفرداً. وأن كان هذا التميز لم يلقى اجماعاً من قبل جميع المصريين؛ فالبعض عدها نموذجاً جيداً في إدارة السلطة لما بعد التغيير، والبعض الاخر عدها نموذجاً سلبياً ومعارضاً لما خرجت اليه الجماهير ومطالبها بالحرية والكرامة، كان للشارع المصري - في العلن - حضوراً سياسياً وتأثيراً كبيراً على مجريات الامور، كطرف اول في المعادلة، استطاع أن يصنع تغييرين خلالهما، والطرف الثاني هم الساسة المنقسمون بين تيار علماني وتيار إسلامي وهم اللاعب الخفي/ والمعلن في معادلة التغيير السياسي المصري. تم خلالها اسقاط النظام المصري الذي ترك ورائه سنوات من القمع السياسي والاقتصادي، وسوء الادارة والظلم الاجتماعي ووحشية الشرطة، فالاستقرار السطحي كان يخفي ازمت عميقة الجذور ومشاكل هيكلية تراكمت على مدى عقود، حيث ولدت فترة حكم مبارك الطويلة مشاعر عميقة لدى المصريين بالقمع والفقر، وانعدام العدالة الاجتماعية^(١). ويمكن اجمالاً وتحديد اهم المطالب بالتغيير الى اسباب سياسية التي تاتي في مقدمتها قانون الطوارئ المعمول به منذ العام ١٩٨١، فضلاً عن التعديلات الدستورية المتتالية التي ادت إلى خلق الحياة السياسية. كذلك الشبكة الامنية المكونة من أكثر من مليون ونصف المليون من العاملين فيها لمراقبة معارضي الرأي ومنتقدي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على بذور التمرد. الى جانب الفساد المستشري في كافة مرافق الدولة، وعموم المدن المصرية، والذي اصبح كآلية لتوزيع المنافع على المنتفعين، وشراء الولاءات، والحد من المحاسبة والمسألة؛ ما افضى بدوره إلى ترهل الخدمات العامة والبنى التحتية في كل أنحاء مصر^(٢).

ادى ذلك الى ازمة بنيوية برزت خلال المدة الممتدة من العام ٢٠٠٠-٢٠١١ ادت الى ارتفاع مشاعر السخط السياسي والاحتجاجات المتفرقة والرغبة القوية بالاصلاح، وجدت صداها لدى الطبقات الوسطى المتعلمة، والشباب، والفقراء^(٣). وجاءت التعديلات الدستورية للمادة ٧٦ من الدستور والخاصة باختيار رئيس الجمهورية، لتصبح بالاقتراع السري المباشر. والذي فرض هذا التعديل العديد من القيود على مرشحي الاحزاب، وقيوداً اشد على المرشحين المستقلين. وقد افرج هذا المشروع من هدفه الحقيقي. الامر الذي دفع الى تعديل هذه المادة مرة اخرى، ضمن مشروع تعديل قدم من قبل الرئيس السابق حسني مبارك في (٢٦/كانون الاول/٢٠٠٦). إلا ان ما تم تعديله عمق الازمت البنيوية للنظام المصري وضاعف من الاحتقان السياسي والاجتماعي؛ لطبيعة التعديلات التي كانت تمهد لتوريث السلطة^(٤).

ولم يكن الجانب السياسي السبب الوحيد بل كان الجانب الاقتصادي حاضرا هو الآخر، فقد كان للجانب السياسي تأثير في تفويض الاصلاح الاقتصادي، إذ جُرد برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي طبقه الرئيس السابق حسني مبارك من مصداقيته. فقد كان يهدف الى مساعدة الاقتصاد المصري على النهوض، وتحويله نحو منظومة السوق الحرة التي تؤمن بيئة مؤاتية للاستثمارات الاجنبية ومندمجة في الاقتصاد العالمي. وساعدت الاصلاحات الليبرالية الجديدة التي طبقها الحزب الوطني الديمقراطي على تحقيق معدل نمو مطرد في اجمالي الناتج المحلي بلغ ٧% بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. لكن الاصلاح الاقتصادي تم افراغه من محتواه والالتفاف عليه من قبل طبقة رجال الاعمال غير النزيبين والمرتبطين بالنخبة الحاكمة، عبر وسائل عدة منها اقتطاع اراض تابعة للدولة لتنفيذ مشاريع خاصة عليها، ومنح قروض ميسرة للنخبة الحاكمة، وافادة اقطاب النظام من صفقات تفصيلية جداً في مجال خصخصة الصناعات الحكومي، بالمقابل كان ارتفاع البطالة يشهد ازدياد مضطرد، وغلاء المعيشة، الذي انعكس على ازدياد حدة التفاوت الطبقي وسوء توزيع المنافع المادية القادمة من سياسات الاصلاح الاقتصادية^(٥). وجاءت الحركات الاحتجاجية في تونس في نهاية العام ٢٠١٠ لتشجع الشعب المصري على الاحتجاج ضد نظامه السياسي، الذي اوجد بيئة داخلية مؤاتية للتغيير، وبعد انطلاق حركة الاحتجاجات في مصر في ٢٥/كانون الثاني /٢٠١١، واستمرارها اقدم الرئيس حسني مبارك على الاعلان عن قرار تنحيه في يوم الجمعة المصادف (١١/ شباط /٢٠١١) وكلف القيادة العامة للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد، وكانت التجربة المصرية الاسرع في معالجة تلك الازمة. وهذا يشير إلى انفراد مصر بمميزات أبرزها يقظة النخبة وشحذها للهمم عبر تواصلها المباشر مع الجماهير، وهذا بدوره لن يتم ما لم يكن هنالك شبكة تواصل مع المجتمع، وحين تنضم القاعدة الشعبية إلى ما تراه النخبة أو تقدره يحدث عند ذلك التحول والتغيير المطلوب، وهذا ما حصل في مصر، فقد عين الرئيس الاسبق حسني مبارك المشير محمد حسين طنطاوي كرئيس للمجلس الاعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، وبناءً على هذا التكليف اصدر المجلس الاعلى للقوات المسلحة القرارات الاتية^(٦):

- ١- تعطيل العمل بالدستور.
- ٢- تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر، تنتهي بانتخاب مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية.
- ٣- تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة تمثيل مصر امام كافة الجهات في الداخل والخارج.
- ٤- حل مجلسي الشعب والشورى.
- ٥- يتولى المجلس إصدار مراسم بقوانين خلال المدة الانتقالية.
- ٦- تشكيل لجنة تعديل بعض مواد الدستور ، وتحديد موعد الاستفتاء عليها من قبل الشعب.
- ٧- تكليف حكومة الدكتور احمد محمد شفيق بالاستمرار بعملها لحين تشكيل حكومة جديدة.
- ٨- اجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.

٩- تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

هذه القرارات التي اتخذها المجلس العسكري كانت ايذاناً ببدء المرحلة الانتقالية ونهاية لمرحلة الرئيس حسني مبارك، شرع المجلس العسكري عقب هذه القرارات بتشكيل لجنة تعديل بعض المواد الدستورية التي ارتبطت بالإحكام الدستورية التي تتوخى بناء مؤسسات سياسية للدولة بطريق ديمقراطي نزيه، سواء في اختيار المجلسان النيابيان أو رئاسة الجمهورية. وتم اجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية في (١٩ / آذار ٢٠١١)، وصوت لصالح التعديلات (٧٧,٢) بالمائة من المصوتين ، وصوت ٢٢,٨ بالمائة ضد التعديلات^(٧) . كما شرع المجلس العسكري على تكليف الدكتور عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة في آذار/ ٢٠١١، على اثر تقديم الفريق أحمد شفيق استقالته في الثالث من شهر آذار/ ٢٠١١، بسبب تصاعد الضغوط من المحتجين على إقالته لكونه من تركة النظام السابق وفاقد للشرعية^(٨).

لكن خلال تلك المدة لم تنعم مصر بالاستقرار، وهذا ما ترك تداعياته الواضحة على الوضع المعيشي لاسيما لدى محدودي الدخل والفقراء الذي يعتمد دخلهم على العمل اليومي، الامر الذي كان يدفعهم للتظاهر والاحتجاج، الى جانب بقاء حالة تراجع الوضع الامني، والذي افضى الى تراجع قطاع السياحة الذي يعمل فيه شريحة واسعة من المصريين، وكانت تلك الاوضاع مثار سخط وتذمر طبقات مختلفة من المصريين ودفعهم للتظاهر.

وامام تلك الظروف وجد المجلس العسكري للقوات المسلحة ضرورة تمديد قانون الطوارئ، في محاولة لفرض الامن لحين اجراء الانتخابات البرلمانية في يومي ٢٨ تشرين الثاني و ٥ كانون الاول ٢٠١١، التي افرزت سيطرة حزبي الحرية والعدالة، وحزب النور الإسلاميين على حوالي ثلثي مقاعد البرلمان. حيث حصل حزب الحرية والعدالة على ٤٣,٣% من الاصوات، اي ما يعادل ٢٢٥ مقعداً من أصل ٤٨٩ مقعداً، وحل حزب النور ثانياً بنسبة ٢١,٨% اي ما يعادل ١٠٩ مقعداً. هذا الفوز الكبير للإسلاميين جعلهم يبتعدون عن اشراك القوى السياسية الاخرى، كحزب الوفد الذي حصل ٤١ مقعداً، والكتلة المصرية ٣٤ مقعداً، واللذان ينتميان الى التيار العلماني ولهم حلفاء في اوساط الاقباط والعلمانيين والحركات النسوية؛ وهو ما أدى الى تدمير شرائح معينة من المصريين من هذا التقدم في الانتخابات البرلمانية للإسلاميين، وهو ما اعطى الفرصة لعزلهم وعودة المؤسسة العسكرية مرة ثانية، عندها قام الجيش والقوى الداعمة له في يوم ١٤ / حزيران / ٢٠١٢، بأضعاف البرلمان، باصدار مرسوم قضائي، الغت بموجبه المحكمة الدستورية العليا البرلمان برمته، على الرغم من أن المحكمة اقرت في حكمها بان الثلث فقط من اعضاء البرلمان هم الذين تم انتخابهم بشكل غير شرعي . وبدلاً من أن تلغي المحكمة الثلث لجأت الى الغاء البرلمان بأكمله. وكان هذا دليلاً على اصرار المؤسسة العسكرية على البقاء كصمام امان امام اي تحدي حقيقي يواجهه الاستقرار السياسي في مصر. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملت المؤسسة العسكرية على التحرك لإبعاد ثلاثة مرشحين بارزين بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية في ١٤ / نيسان / ٢٠١٢، لكونهم لم يستوفوا شروط الترشيح، وهم خيرت الشاطر وعمر سليمان

وحازم صلاح ابو اسماعيل. ويعد خيرت الشاطر وخبيرا ماليا واستراتيجياً مرموقاً في صفوف الاخوان المسلمين، اما حازم صلاح ابو اسماعيل فيمثل القوى الاسلامية المتشددة، في حين عد عمر سليمان لكونه نائب للرئيس السابق ورئيساً للمخابرات المصرية - وكان هذا الاستبعاد ينم عن رؤية المؤسسة العسكرية للمستقبل السياسي لمصر بعد التغيير السياسي، وهذا ما أثبتته الاحداث اللاحقة - وبعد هذه التغييرات السياسية، انتقلت مسؤولية الحكومة الى المجلس الاعلى للقوات المسلحة ومؤسسة القضاء، واوكل اليها تنظيم الانتخابات التي تمت في يومي (١٦-١٧/حزيران/٢٠١٢). واعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية فوز محمد مرسي، مرشحا عن الاخوان المسلمين، وذلك لحصوله على نسبة ٥١,٧% من الاصوات، متفوقا على احمد شفيق الذي حصل على ٤٨% من الاصوات . ومع الاهمية السياسية والرمزية لانتخاب محمد مرسي بصفته أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، فإن نهاية هذه المرحلة من الانتقال جلبت رئاسة قد جردت من هامش واسع من السلطة^(٩). وذلك لكون فوز مرشح جماعة الاخوان المسلمين انتقلت الجماعة بموجبها من المعارضة الى السلطة، لم يجلب الاستقرار بل اكد حجم الانقسام المجتمعي داخل مصر^(١٠)؛ وذلك بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعتها الجماعة ، اولى تلك السياسات محاولة تحجيم المؤسسة العسكرية ودورها السياسي عبر اقالة المشير محمد طنطاوي(تلك المؤسسة العميقة الجذور في الدولة المصرية)، ومارس الدور نفسه مستهدفا مؤسسة القضاء^(١١). فضلا عن تغيير متسرع في المناصب الادارية والقيادات العليا وفي اغلب الوزارات من مستوى المديرين العموم وصعودا بأجراءات قانونية احيانا وغير صحيحة احيانا اخرى، وجرى تناقل بين الوزارات وبتصنيفات وزارية او اقل، وتم تعيين البعض الاخر من خارج الوزارات لعناصر تابعة للجماعة، الامر الذي ادى الى ارباك العمل الاداري اولا، وتحديد الطبقة الوسطى ثانيا، واضر طبقة الفقراء الذين يشكلون ٤٠% من السكان ثالثا؛ لأنّ العديد منهم لم يتمكن من النفوذ الى الجماعة. يأتي هذا في ظل وجود بيئة مضادة لهم^(١٢).

تلاها المنعطف الالهم والمتمثل بتقديم مسودة مشروع الدستور المصري نهاية عام ٢٠١٢، والذي تم اصداره في ٨ تموز ٢٠١٣ ليزيد حدة الصراعات السياسية والأيدولوجية التي رافقت كتابة الدستور من قبل "الجمعية التأسيسية" المنتخبة. على الرغم من ان نتائج التصويت نالت موافقة أغلبية المقترعين الذين شاركوا في التصويت، علما ان هنالك العديد ممن لهم حق التصويت عزفوا عن المشاركة؛ وذلك جزءا من المقاطعة السياسية للنظام القائم فأغلب القوى السياسية التي تتنافس على المشهد السياسي المصري لم تهتم بالنصوص الدستورية ذاتها، بل ركزت على هوية من يكتب الدستور^(١٣). ان المشكلة في ادارة مرسي هي اغفاله أن الحكم يحتاج الى قرار، والقرار في حالة جماعة الاخوان المسلمين يتخذ في اطار تنظيم الاخوان المسلمين لا خارجه، ولا حتى بالتشاور مع اقرب الاصدقاء وثمة لحظات يشعر فيها اوثق حلفاء جماعة الاخوان المسلمين بانهم غريباء عنه؛ وهذا سبب الفجوة بين النظام السياسي والشعب ، بل وبين الجماعة وباقي الحكومة^(١٤). ولعل هذا احد الاسباب المهمة في اسقاط حكم الاخوان، فقد فشل في ادارة

البلاد، الامر الذي شجع على تشكيل "حركة تمرد" جمعت ٢٢ مليون توقيع طالبت بانتخابات رئاسية مبكرة تم رفضها من قبل الرئيس المعزول محمد مرسي، على اثرها تدخل الجيش. وبغض النظر عن سلامة هذا الموقف وتوقيت تدخله وما اذا كان انقلابا ام لا. لكن الحقيقة التي يجب الاقرار بها ان الرئيس محمد مرسي فشل في ادارة الدولة، وهذا الرأي يتبناه حتى بعض المنتمين للجماعة لكنهم يسوقون اسباباً عدة تنصدها فكرة المؤامرة وقوة الدولة العميقة وقدرتها على خلق المشكلات، فضلا عن نقص الخبرة والتسرع في اسلمة المجتمع. كذلك وطأة تقاليد العمل السري والتفكير على وفق نظرية المؤامرة ، قاد الجماعة الى الاعتماد على كوادرها فقط في ادارة الدولة، واستيعاد القوى المدنية في المشاركة في ادارة الدولة، ما ادى الى تعميق حدة الانقسام والاستقطاب الثقافي والسياسي بشأن هوية مصر، والعلاقة بين الدين والسياسة والشرعية والشرعية^(١٥).

فضلا عن ذلك فقد تراجع الاقتصاد بمعدلات مرتفعة، حيث ازدادت معدلات التضخم والبطالة وارتفاع الاسعار بمستوى غير مسبوق، مقابل ارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر، فيما ارتفع حجم الدين الخارجي لمصر خلال السنة التي حكم فيها مرسي بنسبة ٢٥,٦% مع نهاية شهر حزيران ٢٠١٣، ليصل الى ٤٣ مليار دولار أمريكي، مقارنة بحجم الدين في الشهور التي سبقت حكمه، الذي بلغ ٣٤,٤% مليار. ويعزى الزيادة الكبيرة في حجم الدين الخارجي الى اعتماد مرسي على القروض الخارجية من الدول الداعمة للحكومة. والاهم من ذلك لم ينجح مرسي في معالجة مشكلة الامن التي ارهقت الشعب المصري^(١٦).

وبهذا انتهت الحقبة الاولى من التغيير السياسي في مصر ، لينتقلوا الى المرحلة الانتقالية الثانية التي تمثلت بعودة زمام المبادرة بيد المؤسسة العسكرية لحين اجراء الانتخابات الرئاسية. كانت اولى قراراتها وقف العمل بالدستور الصادر في ٨ تموز ٢٠١٣، واعلان حالة الطوارئ، واييقاف عمل الجماعة وعدها جماعة محظورة، واعتقال اغلب قادتها ومحاكمتهم، ولم يسلم الرئيس المخلوع محمد مرسي والمرشد العام للجماعة محمد بديع من الاعتقال، والذي حكم على هذا الاخير بالسجن المؤبد في تموز/٢٠١٤، كذلك اغلقت جميع مكاتبها. هذا التغيير السريع ووسيلة التعامل مع الجماعة شكل صدمة لقيادة الجماعة ولجماهيرها، ودفعهم للاعتصام في ميدان رابعة في القاهرة كرد فعل على الاعتصامات المؤيدة للجيش في ميدان التحرير. وعلى الرغم من نجاح الجيش في فض اعتصامات ميدان رابعة بالقوة العسكرية، والذي ارسل ادراكا مفاده ان الدولة استعادت قبضتها الحديدية وانها لن تسمح لعودة الجماعة مرة اخرى الى الحياة السياسية والاجتماعية، لاسيما وان طريقة الجيش في التعامل مع الجماعة لم يسبق ان تعاملت اي حكومة مصرية بهذا العنف، وهذا يفتح الباب واسعا امام تغيير سياسي في هيكله الخارطة السياسية والحزبية في مصر، لاسيما مع ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران /٢٠١٤ وافرزت فوز الرئيس السيسي^(١٧). ومعها بدأت الساحة السياسية تشهد تراجع بمظاهر التأزم عبر تقويض الحركات الاحتجاجية للجماعة، على الرغم من بعض اعمال العنف المتفرقة بين الحين والآخر. وبدأت

بوادر الاستقرار السياسي تلوح للأفق، بعد تجاوز الازمة السياسية مع انتخاب الرئيس السيسي الذي سارع الى تحسين الوضع الاقتصادي بمحاولة التخفيف من معاناته محدودي الدخل بتوفير قروض ميسرة. واستطاع الرئيس السيسي تجاوز الازمة السياسية والاقتصادية الخانقة من خلال الدعم الذي حظي به الرئيس السيسي من قبل اغلب بلدان الخليج العربي^(١٨).

وبعد الانتخابات الرئاسية اجريت مصر الانتخابات البرلمانية على مدى جولتين الأولى في تشرين الأول/٢٠١٥، والثاني في تشرين الثاني/٢٠١٥ بعد نحو ثلاث سنوات، على اثر حل البرلمان السابق^(١٩). استطاعت مصر على أثرها من تشكيل حكومة حظيت بموافقة البرلمان، شهدت هذه الحقبة استقرارا سياسيا لكنها اوجدت برلماناً ضعيفاً غير منسجم في الآراء والتوجهات ، الامر الذي يضعه بشكل او بأخر تحت هيمنة مؤسسة الرئاسة.

المطلب الثاني

دور العامل الخارجي من التغيير في مصر

أولاً: ادراك اهمية الدور الخارجي

بفعل التطورات العلمية والتقنية اصبح مجالات التدخل في شؤون الدول امر شبه بديهي ، لاسيما في دول عالم الجنوب التي تعد الاسهل اختراقاً لجملة اسباب : يأتي في مقدمتها ضعف بناء الدولة والذي يندرج تحت غطاءه ضعف الاداء السياسي والاقتصادي ، وعدم القدرة على الحفاظ على النسيج الاجتماعي، الامر الذي يجعل الدولة بحاجة دائماً او اغلب الاحيان الى الاستعانة بالخارج في محاولة لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها. وحجم التأثير الخارجي في التأثير بالشؤون الداخلية له مبرراته؛ فالحاجة الاقتصادية والمعطيات الجيوستراتيجية، ومقومات القوة الشاملة للدولة، وغيرها من مسببات يمكن وصفها بالاضطرارية، اذ تجبر الدولة على الانصياع للتدخل او التأثير بالعامل الخارجي^(٢٠). ويزداد الامر سوءاً في حال شهدت الدولة تغيير او مرت بمرحلة انتقالية، فالحركات الاحتجاجية التي انطلقت مع ما سمي "الربيع العربي" افضى الى تفاقم ظاهرة الاختراق الخارجي للنظام العربي بسبب تعثر محاولات التغيير وعدم الاستقرار في الدول التي نجح فيها هذا التغيير، وتحول عدم الاستقرار هذا في معظم الحالات الى صراعات داخلية محتدمة. وتحولت الاوضاع السياسية في هذه البلدان الى عدم استقرار او استقرار نسبي، مع زيادة الاختراق الخارجي ونوعيته الذي يمكن تحديده من خلال زيادة تدفق المرتزقة لبعض البلدان العربية وهذا ما يبرز في صحراء سيناء بين الحين والآخر، تفاقم الاختراق الخارجي في الشأن الداخلي للبلدان العربية، وفي الحالة المصرية وجدنا موجات اعلام ، ضد السلطة الحاكمة في مصر^(٢١).

ونتيجة لحجم التوتر والازمات المحيطة بالمنطقة العربية ، فقد وجد العديد من الباحثين والكتاب ان هناك تباين في دور العامل الخارجي ، لكننا نرى ان دور العامل الخارجي في البلدان العربية التي شهدت

تغييراً سياسياً أو تلك التي لازالت سائرة باتجاه التغيير، مؤثراً وغالباً ما كان هذا الدور ذا طابع سلبي. وإشكالية هذا الدور لا يمكن حسمه بمجرد التدخل هنا أو غياب التدخل هناك، فمن ناحية توجد درجات وأشكال متفاوتة من التدخل والحضور. ومن ناحية أخرى يختلف الموقف والتحرك أحياناً على الرغم من تشابه الحالات. بمعنى أن عدم الانخراط الدولي في قضية أو ملف داخلي أو إقليمي لا يعني بالضرورة عدم الاهتمام أو انتفاء الرغبة في التدخل والتأثير. وهو ما ينطبق أيضاً على التدخل بقدر أو بأسلوب معين، فقد يكون هذا الدور هو القدر المتاح القيام به وليس كل المطلوب عمله^(٢٢). وهذا ما نجده في الدور الدولي إزاء مصر بعد العام ٢٠١١، فنجد أحياناً واضحاً وأحياناً أخرى بعيد وهو ليس ببعيد، وعليه تعد التحديات الخارجية التي تواجه مصر بعد العام ٢٠١١ كبيرة، فقد ازداد دور العامل الخارجي في التأثير بالداخل المصري، وإشكالية هذا التأثير تكمن في الأدوار والصور والوسائل التي يتخذها، فمنها أشكال من التواصل المباشر مع قوى وفاعلين على الساحة المصرية، وصور للتواصل غير المباشر من خلال التعبير عن المواقف وتصريحات من شأنها التحريض أو رفع سقف المطالب لبعض القوى الداخلية، بالشكل الذي يدفعها لتعزيز موقفها وسلوكها ضد الدولة أحياناً. وهنا تكمن خطوة تحدي العامل الخارجي، لاسيما مع بعض الامتدادات الداخلية للخارج، وزيادة رهان قوى داخلية على التأييد الخارجي في إعادة هيكلة موازين القوى داخل مصر والتأثير على مستقبل مصر السياسي، وهو أمر لم تعهده مصر من قبل بهذا الحجم والمستوى^(٢٣).

وتأتي أهمية العامل الخارجي وأهمية دوره من أهمية مصر، فإذا ما حددنا أهمية مصر فأننا نحاول الاقتراب من تفسير ابعاد واهداف دور العامل الخارجي سواءً كان ايجابياً ام سلبياً، فأهمية مصر في الاستراتيجية الإقليمية تتبع من كونها الدولة الرئيسية في استراتيجيتها القوى الكبرى التي تبحث عن مدخل إلى الشرق الاوسط، أو شمال أفريقيا، فمصر لها دور ثقافي وموقع جغرافي وعدد السكان الكبيرة، وهي بالنتيجة تشكل كتلة سكانية مؤثرة في المنطقة؛ فهي المسار المحوري الذي يربط المشرق العربي (سوريا، فلسطين، لبنان، العراق) مع دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) وهذا ما اظهرته حرب الخليج الثانية، فقد كان دورها في الحفاظ على الأمن الإقليمي المركزي بالنسبة للتدابير الامنية الامريكية في المنطقة^(٢٤). كذلك فإن مصر دولة تمتاز بموقعها في قلب العالم العربي وهي تجمع اطراف متعددة مما جعلها سيدة الحل الوسطى. كما أنها تمتلك مكانة إقليمية، التي تتحدد بمعيار القوة الشاملة والتي تحوزها الدولة اذا ما امتلكت إمكانات بشرية، وإمكانات علمية، وإمكانات سياسية، وإمكانات اقتصادية، وإمكانات عسكرية. ومصر تملك أغلب هذه المقومات، وأن كانت تعاني من ترنح اقتصادي. فضلاً عن أن المكانة الإقليمية تستند للإرادة السياسية، ومصر تنتج دائماً دوراً متجدداً ورائداً قادر على طرح المبادرة، وإيجاد الحلول للزمات الكبرى في الاقليم، أو محاولة تهدئة الازمات^(٢٥) وهذا ما لمسناه إزاء الازمة الليبية، هذا جانب.

الجانب الآخر في أهمية دور العامل الخارجي يكمن في الداخل المصري، وتحديدًا النظام الاقتصادي المصري الذي يتسم بالتبعية، بل تعد أحد التقسيمات الرئيسية للاقتصاد منذ ادماجه بالتقسيم الدولي للعمل ووقوعه في إطار الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية للعالم الرأسمالي الأكثر تقدماً^(٢٦). الأمر الذي يفرض بالضرورة إلى حاجة مصر إلى علاقات متميزة مع الدول الإقليمية والدولية، وذلك عدم امتلاك مصر قدر كبير من الطاقة الصلبة (ثروات طبيعية وتكنولوجية)، إلا أنها تمتلك بالمقابل احتياطياً غير محدود من الطاقة اللينة، المتمثلة بالتاريخ الثقافي لمصر، فهي تمتلك تراثاً ثقافياً يتزدد صداهما في كل أنحاء العالم العربي. فقد وقفت القاهرة، ومنذ زمن طويل، في قيادة العالمين العربي والإسلامي؛ كونها منبع للمعرفة والدراسات الدينية، والقانون، وتخريج العديد من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في مصر. ومن ثم أدلج العديد من خريجها بالأيدولوجية المصرية القومية العربية^(٢٧). وهذا يوضح أهمية دور العامل الخارجي ودفعه في مصر.

ثانياً: الدور الدولي من التغيير في مصر

انطلاقاً من الأهمية آنفة الذكر لمصر في منطقة الشرق الأوسط كان لزاماً أن يكون هناك تدخلاً دولياً في التغيير في مصر، وقد ارتأينا تحديده في الدور الأمريكي والروسي.

ففيما يتعلق بالدور الأمريكي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى مصر بأنها بوابتها إلى العالم العربي والإسلامي، وهذا الإدراك يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية مرفوضه شعبياً وسياسياً في المنطقة العربية؛ وقد كانت مصر حليفها آنذاك في المنطقة العربية عبر تسويق الجوانب الإيجابية في دورها في العالمين العربي والإسلامي^(٢٨). وهذا الإدراك الأمريكي لأهمية مصر، كانت ثمرته علاقات قوية ومتميزة مع مصر بل أن الولايات المتحدة كانت تعد مصر حليفها الثانية بعد إسرائيل في الشرق الأوسط.

إلا أن الموقف الأمريكي من التغيير في مصر وصف بالمرتبك؛ وذلك لعدم الوضوح التام في السياسة الأمريكية أزاء مصر، وهذا متأتي من عدم استقرار المشهد السياسي في الحالة المصرية بعد ٢٥/ كانون الثاني / ٢٠١١، ومروره بمرحلتين انتقاليتين، الذي ينعكس بدوره على تغيير الموقف الأمريكية بالتزامن مع الموقف الآني للتغيرات على الساحة المصرية. لكن الركيزة الثابتة في تحليل علاقة أمريكا بالتغييرات التي جرت بمصر كانت محكومة بالدافع البراغماتي.

والممتنع لمسار الأحداث في مصر يرى طبيعة التغيير بالموقف الأمريكي، ففي البدء لم تكن الولايات المتحدة براغبة بالتخلي عن مبارك، فمع انطلاق البدايات الأولى للحركات الاحتجاجية، أطلقت هيلاري كلينتون تصريحها الشهير الذي ذكرت فيه "أن نظام مبارك مستقر"، وأنه "يبحث عن طرق للاستجابة للمطالب المشروعة للشعب المصري". وفي اليوم الذي تلاها خرجت هيلاري كلنتون لتقول "أن مصر شريك مهم لأمريكا، وإن على الحكومة المصرية أن تدخل إصلاحات مهمة". ثم يخرج نائب

الرئيس الامريكى بايدن ليقول إن "مبارك ليس دكتاتور" وأنه صديق للولايات المتحدة. وكان الامريكان لا يؤمنون كثيرا بفكرة التغيير خشية خروج حلفائهم ووصول قوة أخرى جديدة، والحل في تلك المرحلة كان نقل السلطة لعمر سليمان الذي كان يتولى منصب نائب الرئيس، وخلالها بدأت الولايات المتحدة التحدث عن "الانتقال السلمي للسلطة" والتي كانت تشير في حينها الى نقلها لعمر سليمان. لكن تحت تأثير وطأة ما جرى في ٢٥/كانون الثاني وجدت الادارة الامريكية نفسها تعاود لفكرة دعم الديمقراطية وضخ الاموال لأجل ايجاد موطئ نفوذ تحت مسمى " دعم الديمقراطية الوليدة". لكن مع تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة الحكم، تدهورت العلاقات بين الجانبين في كانون الاول ٢٠١١ بعد قضية التحقيق مع ٤٣ شخصا، منهم ١٦ أميركا من منظمات عدة منها أربع منظمات أمريكية، هي المعهد الديمقراطي، والمعهد الجمهوري، وبيت الحرية والمركز الدولي للصحافيين لأنها تعمل في مصر دون ترخيص ، وكانت تحصل على تمويلها من برنامج ميبى، منع على اثرها عدد من الامريكين من السفر ولجأ بعضهم للسفارة، وخلفت تلك القضية ازمة بين البلدين، اذ رأى الامريكان ان مصر تعتدي على منظمات غير حكومية. أما مصر فتزى أن المعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري الامريكين ليسا منظمة حكومية؛ كون المنظمة غير الحكومية لا يكون تمويلها حكومي ولا تكون تابعة لحزب سياسي^(٢٩). وقد انعكس هذا التوتر في العلاقة بين البلدين من خلال تصعيد اعلامي وسياسي من قبل امريكا ، الذي برز بتهديد وزارة الخارجية الامريكية انذاك هيلاري كلنتون (في مؤتمر الامن في المانيا) بقطع المساعدات العسكرية الامريكية السنوية عن مصر، والتي تقدر بـ ١,٣ مليار دولار. وقد سبقت تلك التحذيرات تحذيرات مسؤولين كبار في مجلس الشيوخ بوقف كل اشكال المعونة الامريكية لمصر. وبسبب التوتر الامريكي من سياسة مصر أزرار تلك الازمة، فقد ألغى الوفد العسكري المصري اجتماعا كان مقرراً مع عدد من اعضاء مجلس الشيوخ وبشكل مفاجئ. وقد تصدرت هذه القضية كافة المحادثات بين مسؤولي امريكين زاروا القاهرة خلال شهر شباط وأذار /٢٠١٢ واطلعت على اعضاء المجلس العسكري الحاكم في مصر، واطلعت على اعضاء من حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الاخوان المسلمين، والذي كان قد حاز على الاغلبية في مجلس الشعب والشورى^(٣٠). في محاولة لتهدئة الازمة بين البلدين.

وقد لمع نجم الرئيس السابق محمد مرسي في الولايات المتحدة في تشرين الاول ٢٠١٢، عندما نجح في الوساطة لوقف اطلاق النار بين الجانب الفلسطيني والجانب الاسرائيلي في غزة، وفي مسعى لتخفيف حدة التوتر بين الطرفين، شكرت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلنتون-انذاك- الرئيس المصري ورأت ان "الحكومة الجديدة أضطلعت بمسؤولياتها ". لكن مع عودة التوتر والصراع الداخلي في مصر حاولت واشنطن أن تبقى على الحياد ازاء ذلك الصراع^(٣١). وكان هدف الولايات المتحدة الامريكية التعامل بحذر مع حكومة الاسلاميين لسريان اعتقاد لدى الادارة الامريكية مفاده أن الاخوان المسلمين يمتلكون قاعدة شعبية قوية يمكن ان تقلب موازين القوى في مصر. وكان من الصعب على قوة عظمى مثل الولايات

المتحدة الامريكية ان تبدل استراتيجياتها بسهولة ، بل من المتوقع أن تحاول تكييف الوضع القائم الجديد في مصر بما لا يعرقل مسار تلك الاستراتيجية (٣٢).

لكن هنالك حقيقة لا يمكن أنكارها وهي عدم الاتفاق في الرؤى بين مجلس الامن القومي الامريكي ووزارة الخارجية أزاء التغييرات السياسية في مصر. فقد كان وزير الدفاع تشاك هيغل معارضا لتعليق المساعدات العسكرية لمصر. في حين كانت سوزان رايس مستشارة الامن القومي قد عارضت المساعدات المقدمة الى مصر، بل وطلبت من جون كيري عند زيارته الى مصر في تشرين الاول / ٢٠١٣، ان كان من المقرر يصل عشية محاكمة مرسي، أن ينتقد الحكومة المصرية سرا وعلنا على محاكمة مرسي ، كذلك طريقة فض اعتصام رابعة، الذي اثار رد فعل غاضب من قبل مجموعة من القادة الامريكان. لكن كيري الذي لم يتفق مع سوزان رايس لإدارتها ملف مصر، ولم يتم التطرق لمحاكمة مرسي-على الاقل في العلن-، بل على العكس في المؤتمر الصحفي الذي عقده أثناء تلك الزيارة وصف العلاقات المصرية الامريكية "بالصداقة" و"بالشراكة" وتعهد باستمرار التعاون مع الحكومة المصرية. وقد سعى جون كيري تظمين الشريك المصري بأن لا تغيير في التوجهات الامريكية تجاههم، وجاء هذا من خلال تصريحات كيري السابقة لزيارة مصر، اكد فيها أن القوات المسلحة المصرية تسعى لاستعادة الديمقراطية، بعد أن "تدخلت بناء على دعوة الملايين في مصر" (٣٣). لكن الولايات المتحدة ظلت تلوح بين الحين والآخر بملف حقوق الانسان، وتكريم الاعلام، وملاحقة مناصري حرية الرأي، وكان نتيجة هذا التلويح والتهديد قرار الولايات المتحدة الامريكية في ٢٢ آب ٢٠١٧ بتاجيل أو إلغاء مساعدة تقدر قيمتها ٣٠٠ مليون دولار إلى مصر، والذي عد مفاجئة لمصر، بعد تحسن العلاقات المصرية مع امريكا بعد تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحكم بعد سنوات من الشك في طبيعة العلاقة مع الويات المتحدة الامريكية في ظل إدارة اوباما (٣٤). ولعل هذا ما دفع الرئيس السيسي الى التقارب مع روسيا، ومحاولة تغير نهج السياسة الخارجية السابق ابأن الرئيس حسني مبارك.

وعلى العكس من هذا الموقف المرتبك يأتي الموقف الروسي اكثر وضوحا تجاه البلدان العربية المنفتحة ازائها، وتتطلق مصر من موقفها الإيجابي من روسيا يكمن في رغبة مصر على عدم الاعتماد على قوة دولية واحدة، وبناء علاقات دولية. وقد استندت مصر في موقفها هذا، الى الموقف الأمريكي السلبي من ثورة ٣٠/حزيران / ٢٠١٣، ومن تدخل الجيش المصري بالحياة السياسية. وقد تبلور هذا الموقف الإيجابي إزاء روسيا بزيارة رسمية متبادلة بين مصر وروسيا على المستوى الرئاسي، والتي استطاعت مصر أن تجني من تلك الزيارات ابرام صفقة سلاح روسية، فضلا عن المناورة في سياستها إزاء الامريكان الذين اظهروا في أكثر من مرة عدم الاتفاق في الرؤى إزاء مصر، وتغير في استراتيجيتهم ازائها، وهو ما يبرر اندفاع صانع القرار المصري نحو التقرب من روسيا في حال التخلي عنهم (٣٥). وكان من نتيجة هذا التقارب ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين، فوفقا للإحصاءات الروسية، بلغت التجارة الثنائية بينهما ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤، أي ضعف ما كانت عليه في العام ٢٠١٣. كما

أجرى البلدان أولى تدريباتهما البحرية المشتركة في حزيران/ ٢٠١٥، ومناوراتهما العسكرية المشتركة في تشرين الأول/ ٢٠١٦. كذلك نشرت روسيا قواتها الخاصة في مصر على الحدود الليبية في آذار/ ٢٠١٦، مما أشار إلى دور روسيا المتنامي في ليبيا بمباركة مصرية، بالمقابل قبلت مصر الدور الروسي في سوريا^(٣٦)، ولعل هذا التقارب خفف من وطأة التضييق التي تعرضت له مصر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: الموقف الاقليمي

كان للدعم الخليجي، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، دوراً كبيراً في تغيير صبغة ما جرى في ٣٠/حزيران/٢٠١٣، فقد وفرت المملكة الدعم الاقتصادي والسياسي والرضا الاقليمي، وحتى القبول الدولي بتلك التغييرات. وكان الدافع الخليجي في دعم مصر يرمي الى الحفاظ على استقرار المنطقة العربية، لاسيما وأن مصر تتمتع بثقل سكاني وجيو استراتيجي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. ، بل دعا العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله الى عقد مؤتمر اصدقاء مصر لدعمها حتى تتجاوز ازمتها الاقتصادية، وتوج ذلك الدعم بزيارة الملك عبدالله القاهرة مقدما التهنئة للرئيس المنتخب، في لقاء "قمة الطائرة"^(٣٧). ولولا الدعم الخليجي اللامتناهي ولاسيما على الجانب الاقتصادي، بعد تعرض الاقتصاد المصري لازمات حادة بسبب الاضرار التي لحق بالاقتصاد جراء الثورة، اذ عقدت السعودية مؤتمراً لدول المانحين لمصر في العام ٢٠١٥، الذي كان من المزمع عقده أيام الملك الراحل عبدالله، فقد حظيت مصر ومنذ اندلاع الحركات الاحتجاجية بدعم اقتصادي هائل من قبل دول الخليج ، من خلال تقديم دعم مادي وعيني في صورة قروض وشحنات وقود بلغت نحو ١٢ مليار دولار على النحو التالي : ، المملكة العربية السعودية ٥ مليارات والامارات ٣ مليارات والكويت ٤ مليارات. فضلا عن حجم الاستثمار الاماراتي والسعودي الذي ارتفع بشكل ملحوظ بعد العام ٢٠١١، وازداد بشكل اكبر مع تولي الرئيس السيسي سدة الحكم^(٣٨). وكان لهذا الدعم الدور الكبير في دفع مستوى التغيير نحو جادة الطرق بسبب تزددي الوضع الاقتصادي المصري واقتراجه من حافة الانهيار، فضلا عن الدعم السياسي من خلال دعم التغيير في مصر بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي.

بالمقابل استمرت العلاقات القطرية المصرية بالقطيعة والتوتر، عبر أتهام مصر قطر بالتدخل في شؤونها الداخلية، وقطر كانت تستخدم عدة وسائل للضغط على مصر عبر عدة وسائل كانت قناة الجزيرة احد اهم وسائلها في ذلك، وشكلت السياسة القطرية احد الادوار الاقليمية المؤثرة في التغيير في مصر.

بالمقابل كان الدعم الافريقي السياسي الكبير بعد عودة مصر لنشاطاتها داخل الاتحاد الافريقي احد الادوار الايجابية بدعم التغيير السياسي في مصر، لاسيما عقب تجميد عضويتها لمدة تزيد على العام بعد احداث ٣٠/حزيران/٢٠١٣، توجت هذه العودة بمشاركة الرئيس المصري في اجتماعات القمة

الافريقية الثالثة والعشرون في "مالابو" بغينيا الاستوائية في ٢٦/حزيران/ ٢٠١٤. عكس الرئيس السيسي منذ اللحظات الاولى لتولية ادارة مصر رؤية جديدة لعلاقات مصر العربية والاقليمية^(٣٩). عبر الانفتاح على افريقيا لتجاوز سياسات نظام حسني مبارك التي ابتعدت كثيرا عن محيطها الافريقي، والهدف الاهداف من السياسة الجديدة محاولة التوصل لاتفاق حول سد النهضة الاثيوبي، المشكلة الاكثر خطورة على الامن المائي المصري ، وتكللت تلك الرؤية بزيارة الرئيس السيسي لإثيوبيا في مطلع العام ٢٠١٥.

الخاتمة

حاولنا التركيز على دور وحجم تاثير العامل الخارجي من التغيير السياسي في مصر بمرحلتيه الانتقاليين الاولى والثانية، الا ان تسليط الضوء على العامل الخارجي لن يتم دون استعراض مراحل ذلك التغيير، والذي وجدنا حجم المخاطر التي كانت ولا زالت محدقة في مصر ذلك البلد العربي الكبير، فما بين العوامل الداخلية وارتباط بعض القوى الداخلية بقوى خارجية مرت مصر بمراحل من عدم الاستقرار، وتراجع ملحوظ بمستوى الامن كانت تداعياته الواضحة على الاقتصاد المصري وعلى محدودية الدخل والفقراء، مما اثار مخاوف المصريين ودفعهم للتغيير مرة ثانية، لكن مع تولي المؤسسة العسكرية ادارة البلاد مرة ثانية بعد منتصف العام ٢٠١٣، كانت اكثر حزما في معالجة المشاكل الداخلية وهذا الدعم لم يتحقق لولا الدعم الاقليمي ، الذي حظيت به هذه الحكومة وتحديدا من بعض بلدان الخليج العربي.

كما كان للدور المرتبك وغير المستقر من قبل الولايات المتحدة الامريكية ازاء التغيير في مصر دورا سلبياً على مصر، لاسيما في الجانب الاقتصادي نتيجة اعتماد مصر بشكل كبير على المعونات الاقتصادية المقدمة لمصر. فقد كان الإرباك داخل مؤسسة الرئاسة الامريكية واضحا خلال حقبة الرئيس اوباما، واستمر الوضع الى حد ما مع تولي الرئيس ترامب ، لاسيما وان الرئيس ترامب له نظرية اقتصادية بحتة ازاء علاقات امريكا الخارجية، وهذا ما دفع القيادة المصرية خلال حكم السيسي الى الاندفاع نحو توثيق علاقاتها بروسيا واستطاعت مصر وروسيا من جنى ثمرات هذا التقارب على المستوى الاقتصادي والعسكري والاستراتيجي.

وكان العمق الافريقي حاضراً لدى القيادة المصرية، وكانت في المقابل البلدان الافريقية داعمة لهذا التقارب والتوجه المصري للعمق الافريقي. ونخلص الى ان الدور الخارجي كان له اثاراً سلبية وايجابية، كلا حسب التوجهات التي تهدفها من تدخلها في مصر.

المواش

١. د. يوسف محمد الصواني، د.ريكاردوريني لا ريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٧-٨٨ .
٢. زياد حافظ، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اذار/ ٢٠١١، ص ٧٠.

٣. د. يوسف محمد الصواني، د. ريكاردورينييه لا ريمونت، مصدر سبق ذكره، ص ٩١-٩٢.
٤. خالد كاظم أبو دوح، ثورة ٢٥ يناير في مصر... محاولة للفهم السوسولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار/٢٠١١، ص ١١٩-١٢٠.
٥. د. خيرى عبد الرزاق جاسم، اثر التغيير في مستقبل النظم السياسية العربية، مجلة رؤية، العدد (١)، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٢-١٣.
٦. د. سداد مولود سبع، حركة ٢٥ يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر، نشرة اوراق دولية، العدد ١٨٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط/٢٠١١، ص ٢٨-٢٩. كذلك ينظر في ذات الاتجاه: عمار علي حسن، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشح الانبي وتوقع الاتي قريباً، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (١٨٥)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠١٤، ص ٣-٣.
٧. طارق البشري، علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٩١.
٨. د. محمد الصفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة.. حالة مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل/٢٠١١، ص ٢٤.
٩. لمزيد من التفاصيل ينظر في هذا: تحرير: د. يوسف محمد الصواني، د. ريكاردو رينييه لا ريمونت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١-٢٣٥.
١٠. عزمي بشارة، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة، مجلة سياسات عربية، العدد (٤)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات العامة، قطر، ايلول/سبتمبر ٢٠١٣، ص ١٩.
١١. د. يوسف محمد الصواني، د. ريكاردو رينييه لا ريمونت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥-٢٣٦.
١٢. امانى الطويل، معركة حكم مصر بين الجيش والاخوان، مجلة سياسات عربية، العدد (٤)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات العامة، قطر، ايلول/سبتمبر ٢٠١٣، ص ٢٥.
١٣. وحدة تحليل السياسات في المركز، دستور بالغبلة: نظرة مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٤ في مصر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ١٥/يناير/٢٠١٤. الانترنت
http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc

١٤. عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ١٤.

١٥. محمد شومان، صعود وانهيار حكم الاخوان المسلمين في مصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٦، بيروت، خريف/٢٠١٣، ص ١٤-١٥.

١٦. عمار علي حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١١-١٤.

١٧. ابو بكر الدسوقي، مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤، ص٦. كذلك ينظر في هذا: مروة فكري المؤسسات الامنية والحراك الثوري في مصر ، مجلة سياسات عربية، العدد(٤)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات العامة، قطر، ايلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ص ٦٥.
١٨. المصدر نفسه، ص ٧.
١٩. صحيفة الشرق الأوسط ، العدد١٣٥٥٨، ١١/يناير/٢٠١٦.
٢٠. سامح راشد، الداخل يتقدم: تراجع نسبي في تأثير العامل الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، اكتوبر/٢٠١٢، ص ١٠٩.
٢١. احمد يوسف احمد، قراءة اجمالية في المشهد العربي الراهن، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٤٣)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، كانون الثاني/ يناير٢٠١٦، ص ٥٠.
٢٢. سامح راشد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.
٢٣. د.معتز سلامة، الداخل والخارج: منظور اشمل لمواجهة التحديات الخارجية لمصر، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٩٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يوليو/٢٠١٤، ص ٧٢.
٢٤. جوديث س. بافيغ، الشرق الاوسط عام ٢٠١٥ من منظور امريكي، ترجمة: احمد رمو، منشورات علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٥، ص٦٧.
٢٥. ابو بكر الدسوقي، مكانة مصر الاقليمية في عهد جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤، ص٦.
٢٦. ينظر في هذا: د. ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ٨٠-٨٧.
٢٧. جوديث س. بافيغ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧-٦٨.
٢٨. المصدر نفسه، ص ٦٧-٦٨.
٢٩. نقلا عن: د.منار الشورجي، مداخل متشابكة: صنع السياسة الامريكية تجاه مصر ٢٠١١-٢٠١٣، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٦)، القاهرة، ابريل/٢٠١٤، ص ص ١٢، ١٣، ١٤. يقصد ببرنامج "مبادرة شراكة الشرق الأوسط "المعروف أختصارا بأسم ميبي mepi تقدم منحاً في اربعة مجالات هي الاصلاح السياسي، والاقتصادي، والتعليمي، ودعم المرأة ، وفي العام ٢٠٠٤ صار من حق هيئة المعونة الامريكية أن تشرف على الاموال المخصصة لدعم الديمقراطية في مصر بشكل مباشر، وكان هذا البرنامج ينفذ عبر اشراف مباشر عبر السفارة الامريكية، وخضع لاشرف مباشر من قبل وزارة الخارجية لامريكية، بمعنى أن هذه المنظمات منظمات حكومية أمريكية.

٣٠. عمرو عبد العاطى، توتر محكوم: العلاقات المصرية -الامريكية بعد ازمة المنظمات المدنية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ابريل/٢٠١٢، ص ١٣١.

٣١.د.منار الشوريجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

٣٢.د.السيد امين شلبي، جديد العلاقات المصرية-الروسية ..الدوافع والاثار، مجلة السياسة الدولية العدد (٢٠٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ابريل/٢٠١٥، ص ١٥٤.

٣٣.د. اشرف محمد كشك، ما بعد الثورات: مأسسة استراتيجية جديدة للعلاقات المصرية الخليجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤، ص ١٠٣.

٣٤.اريك تراجر، قرار واشنطن المبهم بشأن المساعدات إلى مصر، معهد واشنطن،

٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، الانترنت. <https://ar.qantara.de>

/content/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8

٣٥.د.السيد امين شلبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

٣٦.آنا بورشفسكايا ، منطقة التجارة الحرة في سياق الروابط الروسية - المصرية المتنامية، معهد واشنطن، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، الانترنت.

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/washingtons-unfocused-decision-on-aid-to-egypt>

٣٧.صحيفة الشرق الأوسط ، العدد١٣٥٥٨، ١١/يناير/٢٠١٦.

٣٨.د. اشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

٣٩.صحيفة الشرق الأوسط ، العدد١٣٥٥٨، ١١/يناير/٢٠١٦.

المصادر

الكتب

١. د. يوسف محمد الصواني، د.ريكاردورينييه لا ريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣.

٢. جوديث س. بافيغ، الشرق الاوسط عام ٢٠١٥ من منظور امريكي، ترجمة: احمد رمو، منشورات علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٥.

٣. عمار علي حسن، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشح الآني وتوقع الآتي قريباً، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد(١٨٥)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠١٤.

٤. د. ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

الدوريات

١. زياد حافظ، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اذار/٢٠١١.

٢. خالد كاظم أبو دوح، ثورة ٢٥ يناير في مصر... محاولة للفهم السوسولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار/٢٠١١.

٣. د. خيرى عبد الرزاق جاسم، اثر التغيير في مستقبل النظم السياسية العربية، مجلة رؤية، العدد (١)، بغداد، ٢٠١٢.

٤. د. سداد مولود سبع، حركة ٢٥ يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر، نشرة اوراق دولية، العدد ١٨٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط/٢٠١١.

٥. طارق البشري، علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.

٦. د. محمد الصفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة.. حالة مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل/٢٠١١.

٧. عزمي بشارة، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة، مجلة سياسات عربية، العدد (٤)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات العامة، قطر، ايلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٨. امانى الطويل، معركة حكم مصر بين الجيش والاخوان، مجلة سياسات عربية، العدد (٤)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات العامة، قطر، ايلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٩. محمد شومان، صعود وانحيار حكم الاخوان المسلمين في مصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٦، بيروت، خريف/٢٠١٣.

١٠. ابو بكر الدسوقي، مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤.

١١. سامح راشد، الداخل يتقدم: تراجع نسبي في تأثير العامل الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، اكتوبر/٢٠١٢.

١٢. احمد يوسف احمد، قراءة اجمالية في المشهد العربي الراهن، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٤٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٣. د. معتز سلامة، الداخل والخارج: منظور اشمل لمواجهة التحديات الخارجية لمصر، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يوليو/٢٠١٤.

١٤. ابو بكر الدسوقي، مكانة مصر الاقليمية في عهد جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤.
١٥. د.منار الشورجي، مداخل متشابكة: صنع السياسة الامريكية تجاه مصر ٢٠١١-٢٠١٣، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٦)، القاهرة، ابريل/٢٠١٤.
١٦. عمرو عبد العاطي، توتر محكوم: العلاقات المصرية-الامريكية بعد ازمة المنظمات المدنية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ابريل/٢٠١٢.
١٧. د.السيد امين شلبي، جديد العلاقات المصرية-الروسية.. الدوافع والاثار، مجلة السياسة الدولية العدد (٢٠٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ابريل/٢٠١٥.
١٨. د. اشرف محمد كشك، ما بعد الثورات: مأسسة استراتيحية جديدة للعلاقات المصرية الخليجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤.

الصحف

- صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١٣٥٥٨ ، ١١/يناير/٢٠١٦.

الانترنت

- أنا بورشفسكايا ، منطقة التجارة الحرة في سياق الروابط الروسية - المصرية المتنامية، معهد واشنطن، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، الانترنت.
- <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/washingtons-unfocused-decision-on-aid-to-egypt>
- اريك تراجر، قرار واشنطن المبهم بشأن المساعدات إلى مصر، معهد واشنطن، ٢٢ / آب / أغسطس ٢٠١٧، الانترنت . [https://ar.qantara.de . /content/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8](https://ar.qantara.de/content/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8)
- وحدة تحليل السياسات في المركز، دستور بالغبلة: نظرة مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٤ في مصر، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، ١٥/يناير/٢٠١٤. الانترنت <http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc>